

والطلاق يقبل النيابة فنادي الحاكم عنده عند الامتناع  
 فيقول اوقفت عدولا ففعلن فلا يصح طلاقه كما حكى عن  
 الاملا وحكمت عليه في زوجته بطلاقه نسيب  
 بشرط حضوره ليشهد امتناعه كالعضل الا ان تغذر  
 ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق القاضي  
 بثلاثة امهاله ولا بعد وطيبه وطلاقة وان طلقا معا  
 وقع الطلاق وان طلق القاضي لم يقع الطلاق  
 لا في المصود وان طلق الزوج بعد طلاق القاضي  
 وقع الطلاق ان كان طلاق القاضي حقيقيا نعم  
 لو اختلف الزوجان في الابدان في النقصا ممتنع بان  
 ادعت عليه وانما تصدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو  
 اعتزقت بالوطي بعد المدة وانكره سقط حقها من الطيب  
 علاما بعزافها ولم يقبل رجوعها عنده لان عزافها بوصول  
 حقها اليها ولو تكررت لا يلا مرتين فاكتر وزاد  
 بغير الاولى التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال  
 الفصل صدق بيمينه كنظرو في شغل الطلاق وقد  
 بينهما وبين تخيير الطلاق بان التخيير نشأ وابتاع  
 والابدان والتغلب وتعلقان باس مستقبلي فالتاكيد طلاق  
 بها اليق والارد الا سنيان تعددت الايمان وان  
 اطلق ولم يرد تاكيدا ولا استنيان فاول حدة ان اتخذ  
 المجلس حلالا على التاكيد والانتفاء بعد التاكيد مع

اقتلاف

فانما يقتل المجرم  
 بالقتل ولو كان  
 بالقتل ولو كان  
 بالقتل ولو كان  
 بالقتل ولو كان

**فصل في الطهاره وهولته ماخوذ**  
 من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت  
 على الظاهر وحصول الطهر دون غيره لانه موضع الركوع  
 والملاءة من ركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالابلا  
 فغير الشرع حكمت ان يخرجها بعد العود للزوج  
 الكفارة كما سباني وحقيقتها الشرعية تشبيه الزوج في  
 زوجته في الحرمة بحرمه كما يوجد ما سباني والاصل  
 فيه قبل الاجماع اية والذين يظهرون من سباني  
 وهو من الكسائر قال تعالى وانهم ليقولون نازيا  
 منكم من القول وروايات سورة المجادلة  
 في كل اربعين يوما او مرتين او ثلاثا فليس الاذي  
 في الفزان سورة نسا لهما وهي نصف الفزان عددا  
 وعشره باعتبار الاجزاء وان كان الطهارا اربعة صبغة  
 ومطهر ومطاهر منها ومسببه به وكلها تؤخذ  
 من قوله **والطهارا تجوز اي** وصيغته وهو الركن  
 الاول ان يقول **الرجل اي** الزوج وهو الركن الثاني  
**لزوجته اي** المظاهر منها وهو الركن الثالث  
**علي او ميني او ميني او عندي كظاهري اي**  
 مركبي منك حرام كركبي من امي وهذا هو المشبه  
 به وهو الركن الرابع فقد حصل من كلام المصنف  
 جميع الاركان ولكن لها شروط فشرط في الصيغة

بجوابه  
 كتاب ابي فضله قدسهم  
 عدوا واحز اعتدوا قدرا لا